على هامش الصراحة

عندما نحتمي بالمنجزات ولا نحميها

■ إحسان شمران الياسري

نحن شعب خصوصياتنا أكبر من عمومياتنا وأكثر منها، ومشتركاتنا لا أكثر منها.. وحتى في اللحظات التي تتخلف هذه المشتركات لصالح الغباء الذي نمارسه أحيانا لا يرحمنا أطفالنا، وتتغلب علينا ذكرياتنا فنرجع إليها، ونقول في أنفسنا أكثر ما نقوله في آخرين.

وبالصبر الشديد وبالجَلد، نتقدم لـ (نبقى)، أو نتقدم لـ (نؤخر الفجيعة). وحتى لو بدت هذه الأسطر متشائمة، فهي الأمل الوحيد لتجعلني سعيداً بالتصريح عماّ في نفسي.. فقد تأكدتْ للناس جملة من الحقائق عن نزوع غير معقول لمقاومة أية جهود للعمل والإصلاح والإعمار، وتطويق العاملين لأقصى ما تسمح به الأحوال. حتى إن البعض صار يعتقد بأن ممارسات الفساد هي نمط من جهود التأخير ومقاومة الإصلاح والإعمار.. ومثلما قطعنا الأشجار وحطمنا النوافذ وأضرمنا النار في ممتلكات الدولة، وحطمنا الأجهزة التي لم نستطع حملها يوم اندفعنا لنهب خيراتنا، أو حطمنا الأجهزة والمعدات التي اعتقدنا أنها لا تنفعنا أو ليست من اختصاصنا، فإننا مستمرون بتحطيم أي شيء يقف أمامنا، بما في ذلك الابتسامات والافراح التي نتصيدها.

فلقد منعنا بإرادة قوية كل من يحاول إصلاح الكهرباء والماء والطرق وشبكات الري. وكان المنع من جنس السلوك أو من جنس آخر. فبالابتزاز أو التسويف والتخويف، كان المقاول والمجهز والخبير يتردد عن تسلم العمل، وكان بعضهم يلجأ الى الطريق الاقصر لسلامته، وهو تسلم الدفعة الأولى من العمل والتوجه الى الحدود. أما من لا طاقة له على ابتذال كرامته والخوض في الحرام والممنوع، فكان يتنحى عن الطريق لصالح القادرين على فعل ذلك. بل نحن كشعب نفعل اشياء نعتقد انها تنسجم مع مصالحنا ومع عقائدنا ومع مصلحة البلد العليا.. فها هي الجامعة ترفض تسلم أجهزة الحاسوب المقدمة من جهة اجنبية، باعتباره جهة كافرة. وها هو مجلس محافظة يرفض تسلم أجهزة لخدمة المؤسسات التعليمية باعتبار إن الرسول الاعظم عليه الصلاة والسلام لم يتسلم هدية من الكفّار.

وها هم المجاهدون من شتى اطياف الشعب يقصفون مواقع الشركات الاجنبية التي تصلّح الكهرباء ومنشآت النفط، ويُخربون الآليات التي تساهم في تعديل البنى التحتية للمناطق الغارقة في البؤس.

فهل بعد هذا اكثر خصوصية وإيلاما.

نهر دجلة ومخاطر المستقبل!

د. حسن الجنابي

مخاطر حقيقية:

يتعرض نهر دجلة الى مخاطر عديدة يتعلق أغلبها بمشاريع منجزة او تحت الانجاز في دول الجوار، وأهمها:

١. سد اليسو التركي (قيد الإنشاء).

٢. تحويل روافد الانهار النابعة في ايران (إما قيد الانشاء أوقد انجزت في اغلبيتها).

٣. محطة الضخ السورية الكبرى الرامية الى سحب جزء من ايرادات النهر (قيد الانشاء).

٤. الاحترار المناخي وما يسببه من جفاف وشحة في المياه (في طور التكون ولكن مظاهره محسوسة وواضحة).

إن المخاطر الاربعة المذكورة اعلاه بحاجة الى دراسات مفصّلة، لاتستوعبها مقالة كهذه، هدفها تثقيف الرأي العام، ولفت انظار المعنيين الى اتخاذ خطوات فعلية لمواجهة تلك المخاطر، وسأقتصر هنا على العامل الاول متجنبا الاستغراق بمعلومات فنية وتفصيلية.

بعض خصائص نهر دجلة:

نهر دجلة هو اكبر الانهار العراقية، حيث يبلغ معدل تصريفه ضعف معدل تصريف نهر الفرات، بل وأكثر من الضعف في العقدين الاخيرين، اي بعد انجاز سلسلة السدود التركية والسورية على نهر الفرات.

يتميز نهر دجلة، على العكس من الفرات، بأن له روافد عديدة داخل العراق، كالزاب الاعلى والزاب الاسفل ونهر العظيم ونهر ديالى. وفيما عدا سد حديثة، الذي يقع على نهر الفرات، فإن السدود العراقية الاخرى كافة تقع على نهر دجلة او روافده، كسد الموصل، وسد دوكان وسد دربندخان وسد حمرين وسد العظيم على سبيل المثال، وهي اكبر السدود العراقية المستخدمة لتخزين المياه لأغراض اروائية او لتوليد الطاقة الكهرومائية.

تقع منابع نهر دجلة الرئيسية في تركيا وتشكل حوالي (٤٢٪) من ايراداته الكلية، أما منابع روافده الكبرى فتقع في ايران وتشكل (٢٠٪) من ايراداته، وفي العراق حيث تشكل (٣٨٪) من ايراداته السنوية الكلية، وهو بذلك يعدّ افضل حالا من نهر الفرات، الذي تقع منابعه خارج العراق كليا ولاتوجد له روافد داخل العراق، ما عدا السيول الموسمية في الهضبة الغربية في السنوات الرطبة والتي لا تشكل (٣٪) من ايراداته بأحسن الاحوال.

يدخل النهر الحدود العراقية عند المثلث الحدودي العراقي التركي السوري، بعد ان يجري لمسافة (٤٠) كم على الحدود السورية التركية، ويبلغ معدل تصريفه السنوي عند الحدود العراقية حوالى (٢٢) مليار متر مكعب، وهي تمثل ايرادات سد الموصل، الواقع على مسافة (٥٠) كم الى الشمال من مدينة الموصل، وبطاقة تخزينية تبلغ (١١) مليار متر مكعب، اي اكثر من نصف معدل ايرادات النهر، تستخدم لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية، وبالمناسبة فإن سد الموصل هو أكبر السدود العراقية.

ترابط حيوي بين الرافدين:

يمنح نهر دجلة العراق مرونة لابأس بها في ادارة مياهه بسبب وجود عدد من السدود والمنشآت الكبيرة على عمود النهر وعلى روافده، بالاضافة الى ان حوالي (٢٠) مليار متر مكعب من ايراداته السنوية تنبع داخل العراق، اي أنه اقل تأثرا بإجراءات دول الجوار، قياسا بنهر الفرات.

تبلغ المساحات المزروعة المروية بمياه دجلة في العراق حوالى (٨) ملايين دونم، وهي ضعف المساحة المزروعة في حوض الفرات، وتمتاز على العموم، لأسباب مرفولوجية ومناخية، بكونها أكثر خصوبة من ترب حوض الفرات، وتحتاج الى مياه أقل بسبب انعدام او قلة زراعة الشلب، الذي تشتهر بزراعته اراضي الفرات، وهو محصول يحتاج الى مياه كثيرة مقارنة بالمحاصيل الاخرى.

كما تجب الاشارة الى أن مياه دجلة، ومنذ اواخر السبعينيات، يمكن تحويلها الى نهر الفرات في سنوات الشحة، او في اوقات الطلب المتزايد على مياه الري في حوض الفرات، وذلك عن طريق منخفض الثرثار، بواسطة قناة كبيرة تتحكم بها سدة سامراء (قناة دجلة- الثرثار)، ثم تنقل المياه من بحيرة الثرثار، خلال قناة اخرى الى نهر الفرات (قناة الثرثار- الفرات). كما يمكن تعزيز نهر دجلة في اوقات الحاجة من مياه بحيرة الثرثار عن طريق قناة ثالثة (قناة الثرثار- دجلة).

ان هذا الترابط الحيوي بين النهرين، بالاضافة الى سلسلة من المنشآت الاخرى، يمثل العمود الفقري لادارة الموارد المائية في العراق، ويجعله نظاما محكما الى درجة كبيرة، وبالامكان تحسينه بصورة مستمرة حسب المتغيرات.

يلتقي نهرا دجلة والفرات في اكثر من موضع آخر في العراق، أهمها الى الجنوب من مدينتي الكوت والناصرية، عندما تمتزج مياههما لتشكل تكوينا هيدرولوجيا فريدا في المنطقة، وغاية في الاهمية، اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وثقافيا هو: الاهوار العراقية.

فمياه دجلة، تغذي أكثر من (٥٠٪) من هور الحويزة الى الجنوب الشرقي من مدينة العمارة عن طريق نهري المشرّح والكحلاء، وأكثر من (٥٠٪) من أهوار القرنة، الى الجنوب الغربي من مدينة العمارة في المنطقة المحصورة بين النهرين، عن طريق انهار البتيرة والعريّض والمجر الكبير وغيرها، وحيث يفصل مجرى نهر الفرات بين اهوار القرنة شمالا وهور الحمّار جنوبا.

ولكن اشهر منطقة التقاء للنهرين هي عند مدينة القرنة التاريخية، حيث يتشكل منهما شط العرب، الذي ينحدر جنوبا لأكثر من (١١٠) كم ليصب في الخليج.

واقع مؤلم:

من الجدير ذكره، وأعتقد ان قلة من المواطنين يدركونه، هو ان مياه الشرب التي يستهلكها سكان مدينة الناصرية الفراتية هي من مياه نهر دجلة وليس الفرات، وكذلك الامر مع مدن أخرى كسوق الشيوخ وغيرها، حيث يقع مشروع اسالة الماء الذي يغذي الناصرية واقضيتها، في منطقة البدعة على نهر الغراف المتفرع عن نهر دجلة.

كذلك الأمر مع مدينة البصرة، حيث ان مياه نهر الغراف (اي مياه دجلة) تضخ خلال قناة مفتوحة يبلغ طولها (٢٤٠) كم من منطقة البدعة الى البصرة، تسمى الآن "قناة ماء البصرة" وكانت تسمى "قناة الوفاء للقائد" مخصصة لنقل مياه الشرب لسكان مدينة البصرة وذلك منذ منتصف التسعينيات!.

قد يبدو ذكر هذين المثالين لمياه الشرب في الناصرية والبصرة، طريفا للبعض، لكنه مدعاة للحزن، ومؤشر على هول الكارثة التي حلت بالعراق وخاصة في الجنوب.

فمياه الفرات في مدينة الناصرية غير صالحة للاستهلاك البشري حتى بعد معالجتها لأغراض الشرب بسبب ملوحتها العالية، ولذلك لجأت المدينة للاعتماد على مياه دجلة الواقعة على مسافة (٥٠) كم للحصول على حاجتها من مياه الشرب.

أما البصرة، التي كانت تطفو على بحيرات من المياه العذبة، سواء في شط العرب او في قنواتها الستة الشهيرة (السراجي والخورة والعشار والخندق والرباط وجبيلة)، فقد أصبحت منذ التسعينات اسيرة "قناة الوفاء للقائد" وهي كما ذكر اعلاه قناة صغيرة مفتوحة تجري لمسافات طويلة جدا من منطقة البدعة على الغراف الى شمال مدينة البصرة، وبذلك تكون عرضة للتخريب او الانهيار او التلوث، بعد ان تحولت المياه العذبة في البصرة الى مياه ملوثة ومالحة، وقنواتها الست الى حفر لقذف القمامة، منذ الحرب العراقية الايرانية وما تلاها من حروب.

فالبصرة كانت الضحية الاولى للحروب والاهمال، وهي بحاجة ماسة الى عمل فوري وجهد استثنائي ومبالغ طائلة، بالاضافة الى العمل الحثيث مع ايران، التي تتحكم الآن بموارد المياه العذبة في البصرة عن طريق نهري الكارون والكرخة، اللذين كانا يشكّلان اكثر من (٩٠٪) من مياه شط العرب العذبة قبل تحويل مجريهما.

سد أليسو التركي:

وهو سد ضخم يجري انشاؤه الآن على نهر دجلة، ويعتبر ثاني أكبر سد في المشروع الاروائي لجنوب شرق الاناضول، المعروف اختصارا باسم (غاب) بعد سد اتاتورك الواقع على نهر الفرات.

يقع سد اليسو على مسافة (٦٥) كم من الحدود العراقية التركية السورية، وتقدر طاقته الخزنية بـ (١١) مليار متر مكعب، اي نصف معدل الايراد السنوي لنهر دجلة من منابعه التركية، ويهدف السد الى توليد الطاقة الكهرومائية، وكذلك السيطرة على الاطلاقات المائية لأغراض الارواء لمساحات شاسعة، تقدر بأكثر من (١٢٠) الف هكتار تقع شمال الحدود العراقية.

تحاول تركيا انشاء هذا السد منذ منتصف القرن الماضي، ولكن اسبابا عديدة كانت تمنعها من انجازه، بعضها ذو طابع مالي وبعضها الآخر امني- سياسي، حيث يقع السد في منطقة، كان فيها نشاط عسكري كبير لحزب العمال الكردستاني، اضافة الى كونه جزءا من مشروع (غاب) الذي يجري انجازه منذ زمن طويل وفق مدد زمنية وسياقات محددة.

فبعد تراجع التحديات الامنية في منطقة انشاء السد برزت التحديات المالية الناتجة عن الحاجة الى استثمار يفوق ملياري دولار لبنائه، وقد لجأت الحكومة التركية الى السوق الدولية ونجحت في الاتفاق مع ثلاث حكومات اوربية لتوفير ضمانات مالية لشركات كبرى سعت لتمويل المشروع، وهي حكومات ألمانيا والنمسا وسويسرا.

وقد نجح الضغط الشعبي، الذي مارسته منظمات مدنية تركية واوروبية، في تغيير موقف الحكومات الاوروبية الثلاث في تموز عام ٢٠٠٩، وإيقاف تمويل المشروع لمخالفته الاعراف الدولية، وفي ضوء فشل الجانب التركي بتقديم ضمانات معقولة تؤكد للدائنين او الضامنين الاوربيين بأن انشاء السد وطريقة تشغيله المستقبلية يستجيبان للمواصفات العالمية المعتمدة من البنك الدولي، او تلك المطبقة من قبل دول الاتحاد الاوربي، وخاصة في ميدان التأثيرات البيئية والاجتماعية للسد.

فالسد في حالة اكماله سيغرق مدينة حسن كيف التاريخية بالاضافة الى العديد من القرى الاخرى، وسيكون تأثيره البيئي والاقتصادي على العراق مدمرا، وخاصة على الاهوار العراقية ذات الاهمية الدولية.

إن الرفض الاوروبي لم يمنع تركيا من الاستمرار بتنفيذ المشروع الذي يموّل الآن من قبل مصارف تركية، أحدها يتخذ من البحرين مقرّا له.

هل سيقضي سد أليسو على سد الموصل؟

ان لسد أليسو التركي تأثيرا مدمرا على العراق لاسباب عديدة اهمها، امكانية تعطيل سد الموصل، ان لم يكن بصورة دائمية، فعلى الاقل لسنين طويلة، أي ان سد الموصل لن يستخدم لنفس الأغراض التي انشئ من اجلها، بعد اكمال بناء سد أليسو، الا بنصف الكفاءة، اللهم الا في حالات الفيضان وعند امتلاء سد أليسو الى طاقته القصوى.

لقد صمم سد الموصل، وانجزعلى اساس ايرادات مائية طبيعية تسمح له بتخزين ما مقداره (١١) مليار متر مكعب من الموارد المائية يستخدمها العراق لاغراض الري وتوليد الطاقة. فاذا ما انجز سد أليسو، المساوي في الحجم لسد الموصل، فإن ذلك يؤدي الى تناقص ايرادات العراق من نهر دجلة الى حوالي النصف، حسب تقديرات وزارة الموارد المائية العراقية.

ومن البديهي فان تشغيل سد أليسو بعد إنشائه سيكون خاضعا لحاجة تركيا فقط، وسيفقد سد الموصل امكانية استيعاب الجريان الطبيعي للنهر الذي عرف بفيضانه في الربيع، بل سيخضع - حكما- الى طريقة تشغيل سد أليسو وحجم الاطلاقات المائية منه، واستخداماتها في الارواء، خاصة وان تركيا ستنشئ سدا اروائيا ثانيا على نهر دجلة، الى الجنوب من سد أليسو وبالقرب من الحدود العراقية، تبلغ طاقته الخزنية ربع الطاقة الخزنية لسد أليسو، لكنه مخصص تماما لاستخدام المياه في الري يدعى "سد جيزرة".

يشير المخطط التشغيلي المقترح لسد أليسو الى ان تركيا ستسمح بمرور حد ادنى من التصريف في نهر دجلة يبلغ (٦٠ م٣ في الثانية) لسد الاحتياجات البيئية (بما فيها احتياجات العراق بالطبع) وهو تصريف قليل جدا لا يسد حتى جزءا من احتياجات العراق البيئية (الاهوار العراقية مثلا) فضلا عن الاحتياجات الاقتصادية وخاصة الزراعية والطاقة الكهرومائية. وللعلم فإن معدل التصريف الطبيعي السنوي لنهر دجلة على الحدود العراقية يزيد على (٦٥٠ م٣ في الثانية).

السيناريو الأسوأ:

إن من اخطر المراحل التي سيمر بها نهر دجلة، وبالتالي سد الموصل، هي مرحلة ملء سد أليسو بعد اكتمال بنائه. فعلى افتراض ان السد قد يكتمل بناؤه في فترة يتعرض بها النهر الى حالة جفاف مشابهة للحالة التي نعيشها الآن (٢٠٠٧ - ٢٠١١) اي ثلاثة الى اربعة أعوام من الشحة، فإن ملء السد سيجري عند تحسن الوضع المائي في السنوات اللاحقة وسيستغرق ذلك ثلاثة الى اربعة أعوام اضافية، مما سيفاقم الشحة المائية في العراق، ويمدد سنوات الجفاف الى ستة او ثمانية اعوام بكل ما يعنيه ذلك من خراب للقطاع الزراعي.

ونظرا للمشكلة الفنية المعروفة في اسس سد الموصل، والتي لاتزال سبل معالجتها عن طريق بناء جدار قاطع على اعماق كبيرة تحت جسم السد قيد النظر في العراق، وأن الشروع بإنشاء الجدار القاطع قد يتطلب تفريغ خزين المياه في سد الموصل جزئيا او كليا، واذا ما حدث ذلك، وتبعه ملء سد أليسو، متبوعا بحالة جفاف طبيعية، فسيكون الامر في غاية الخطورة على اقتصاد العراق وبيئته، اذ قد تمتد حالة من الشحة والجفاف لأكثر من عشرة أعوام، وهي حالة لايمكن للمعنيين بادارة الموارد المائية تجاهلها، اذ ان علم الهيدرولوجيا قائم على احتمالات قابلة للتحقق ولا يمكن الجزم باستحالتها.

إن المعاينة الميدانية لنهر دجلة في اي مقطع من مقاطعه، تشير الى تدهور واضح في كمية ونوعية مياهه. فالروافد الجارية من ايران الى نهر ديالى مثلا، وهو من روافد دجلة المهمة، او في مقطع النهر الجنوبي وشط العرب، مقطوعة بالكامل، واذا ماأضيفت الى ذلك السيطرة التركية من خلال سد أليسو، وكذلك سحب كميات كبيرة من النهر، تبلغ (١,٥) مليار متر مكعب في السنة من قبل سوريا، فإن نهر دجلة الجامح سيتحول الى نهير صغير غير قادر على دعم الحياة التي وجدت في حوضه منذ آلاف السنين.

منهج تجاهل الكارثة

ساطع راجي

في يوم الاثنين ٢٠١١/٨/١٥ شهدت ١٥ مدينة عراقية سلسلة هجمات راح ضحيتها مايزيد على ٣٠٠ مواطن بين قتيل وجريح، في اي دولة حقيقية كان أقل من هذا الحدث سيؤدي الى استقالات وتحقيقات، وفي كل الأحوال سيتمتع الحدث بتغطية اعلامية كبيرة، لكن ماحدث هذه المرة شبيه بما يحدث كل مرة، حيث استمرت فضائية الدولة بعرض برامج الطبخ الرمضاني وغيره من التسالي ،وكان الرد الرسمي سيلا من بيانات الادانة وكأن الجريمة وقعت في بلد صديق لا أكثر، وربما ستشهد الايام المقبلة قفزا في تصريحات النواب نحو الوضع الامني هربا من سيلان الفضائح الذي زكم الانوف دون اي حقائق او مواقف رسمية،

إن منهج تجاهل الكارثة تعتمده دول فاشلة وزعامات ورقية للتملص من الازمة، فهي تتجاهل الكارثة لأنها لاتستطيع مواجهتها ونستحضر في هذه الايام موقف حركة الشباب المجاهدين التي تسيطر على مساحات واسعة في الصومال وهي تنكر وجود المجاعة رغم ان المنظمات الدولية وجثث الموتى تؤكد الكارثة التي تواجه مئات آلاف الجائعين، فهل تحكمنا جماعات من الشبان المجاهدين الذين يفضلون موت شعبهم على الاعتراف بالفشل؟

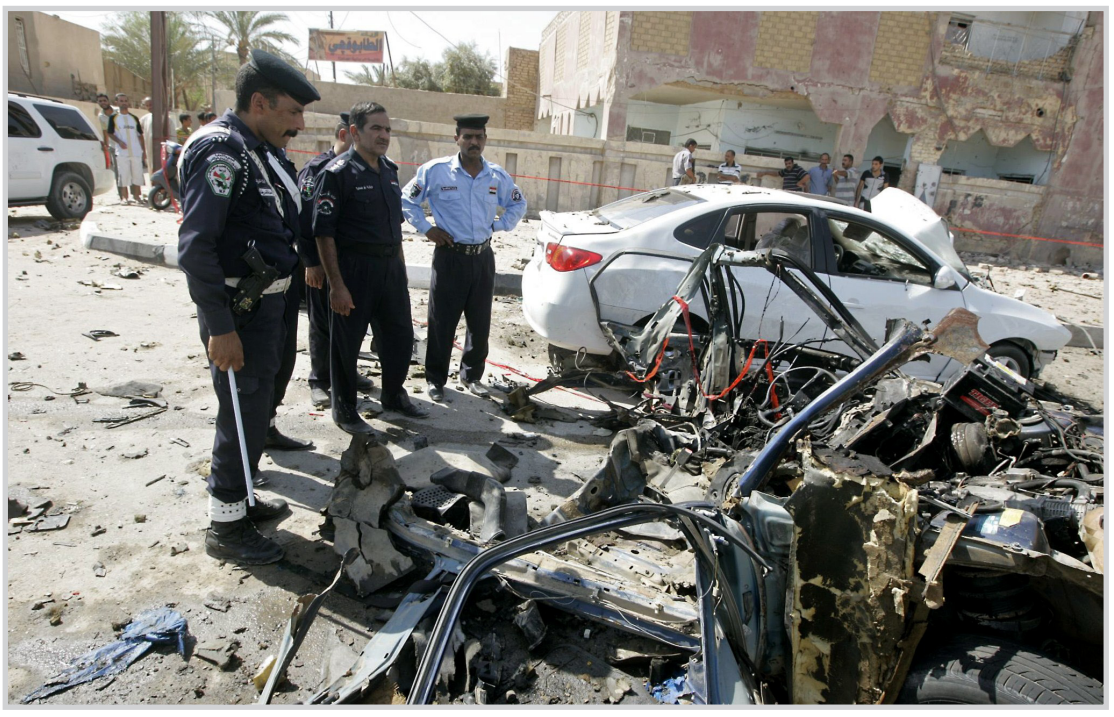

قبل أيام قال رئيس الوزراء إن الوزارات الامنية لا تحتاج لوزراء لأنها تحولت الى مؤسسات يمكنها العمل بدون وزراء الى نهاية الدورة البرلمانية، وهذا نموذج لتجاهل كارثة الفشل في تسمية وزراء امنيين على مدار عدة أشهر، والتجاهل هنا يريد دفعنا الى الجهل ،حيث هناك وزراء للداخلية والدفاع حتى في اكثر بلدان العالم امنا واستقراراً وحتى أعتى الطغاة المتفردين بالحكم والممسكين شخصيا بالاجهزة الامنية في بلدانهم يعينون وزراء امنيين على الاقل لتحميلهم المسؤولية في حالة حدوث اي فشل او خرق او كارثة، فمن سيتحمل ما حدث في يوم الاثنين ٨/١٥ وما قبله وما بعده ان حدث لا سمح الله، أم إن برامج الطبخ والحزورات ستكون سلاحا دائما لاشاعة التجاهل والتجهيل؟

منهج التجاهل هو الذي سيطر أيضا خلال الايام القليلة الماضية، على الاحداث في المناطق المتنازع عليها وتحديدا في ديالى رغم ان الازمة في حالة تسخين متواصل وقد تهدد باندلاع مواجهة مسلحة بين القوى والمؤسسات الرسمية للدولة نفسها، وتم تجاهل مناطق العيش المشترك المتنازع عليها طوال ثماني سنوات وتركت لتعبث بها جماعات متطرفة قد تعرض وحدة العراق للخطر وقد تدفع الى مواجهات بين مكونات الوطن الواحد، فهل نفع هذا التجاهل في حل المشكلة أم إنها تركت للمناورات السياسية؟ منهج التجاهل هو القاعدة الاولى في السياسة العراقية وهي قاعدة يلتقي عندها وعليها الفرقاء السياسيون وهم يظنون إن التجاهل يمنحهم الفرصة للتملص من المسؤولية ويمنحهم الفرصة لكسب الوقت في مواجهة المطالب الشعبية والاستحقاقات السياسية، لكن لذة السلطة لا تعترف بالوقت حيث يبدو كل يوم وكأنه اليوم الاول في اغتراف هذه اللذة ولن يشعر الملتذ بخمرة السلطة الا والوقت قد داهمه وحينها لن ينفعه التجاهل، وسيبدو آنذاك كأنه المخدوع الوحيد بهذا المنهج الكارثي، وعليه ان لا يعول كثيرا على ما يعتبره علامات رضا عند المواطنين لأنهم مازالوا يلعبون المحيبس ويتدفقون على ملعب الشعب لمتابعة مباراة ختام الدوري ويذهبون سيرا على الاقدام في ذروة القيظ لزيارة المراقد المقدسة، فهناك أيضا جحافل من الجياع والعاطلين والمقهورين الذين يمثلون وقودا سريع الاشتعال لأي موجة غضب.